



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مجلة

كلية الشريعة  
والدراسات الإسلامية  
بالأحساء

السنة الأولى

العدد الأول

١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ

أُخرقت على طباعتها ونشرها : إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

# التقديم و التاخير في القرآن الكريم

بقلم

الدكتور عبد الفتاح الحموز

الأستاذ المساعد  
ورئيس قسم اللغة العربية بالكلية

## التقديم والتأخير في التنزيل

للنحويين في هذه المسألة مواقف متباينة، فمنهم من يميزها في التنزيل ومنهم من يمنعها لأن القرآن كلام الله جاء على أحسن وجه، وفي إجازة هذه المسألة تفكيك للنظم القرآني وإذهاب لحلاوته، ولتتضح هذه المسألة أود أن أدون ما وقعت عليه من أقوال الجانبين:

يظهر لي أن أبا حيان النحوي من المانعين، إذ كثيرا ما يطالعا بالثورة على من يحملون الآيات القرآنية على التقديم والتأخير، فيدعو إلى تنزيه كتاب الله عن أن يكون فيه تقديم وتأخير، لنستمع إليه: «وقال بعض الناس: التقديم والتأخير حسن لأن ذلك موجود في القرآن، في الجمل وفي الكلمات، وفي كلام العرب، وأورد من ذلك جملا، من ذلك قصة نوح عليه السلام في إهلاك قومه، وقوله ( \*وَقَالَ أَزْكُبُوا فِيهَا... )<sup>(١)</sup>، وفي حكم من مات عنها زوجها بالتربص بالأربعة الأشهر وعشر...، وذكر من تقديم الكلمات في القرآن والشعر على زعمه كثيرا، والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنه من الضرائر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في موضوع آخر: «وقال قتادة: وهو على التقديم والتأخير، تقديره: أوتوا العلم في كتاب الله والإيمان لقد لبثتم... ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة، فإن فيه تفكيكا للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف يسوغ في كلام الله، وكان قتادة موصوفا بعلم العربية فلا يصدر عنه مثل هذا القول»<sup>(٣)</sup>.

(١) هود: ٤١

(٢) البحر المحيط: ٢٥٩/١

(٣) المصدر السابق: ١٨٠/٧

ويعقب في موضوع آخر على قول مكّي بن أبي طالب الذي ذهب إلى أنّ التقديم والتأخير كثير في القرآن: «وكلام مكّي مدخول من غير وجه، ولولا جلالة قائله نزهت كتابي هذا عن ذكره، والترتيب القرآني جاء في غاية الفصاحة...»<sup>(٤)</sup>

وذهب صاحب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج إلى أنّه لا يصار إليه إلاّ بدليل: «فدل أنّ تأويل الآية بالإجماع ليس على التقديم والتأخير، ولا يُصار إلى التقديم والتأخير إلاّ بدليل قاطع يمنع من حمله على الظاهر»<sup>(٥)</sup>.

ومن المجوزين لهذه المسألة أبو الحسن الأخفش، جاء في (المخصائص) لابن جني: «وذهب أبو الحسن في قول الله سبحانه (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ) الذي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ»<sup>(٦)</sup> إلى أنّه أراد: من شر الوسواس الخناس من الجنّة والناس...»<sup>(٧)</sup>.

ومن المجوزين ابن العربي: «والتقديم والتأخير كثير في القرآن قاله الطبري»<sup>(٨)</sup>.

وعقد عبدالقاهر الجرجاني فصلاً له ذكر فيه أنّه باب كثير الفوائد، جم المحاسن واسع التصرف، ولكنه اكتفى فيه بذكر المسائل التي تشيع في كتب النحو وغيرها، ومن ذلك: تقديم المفعول به، والخبر وغيرها من مسائل التقديم المعروفة كتقديم (مثل) و (غير)<sup>(٩)</sup>.

وتحدث الزركشي في مؤلفه (البرهان في علوم القرآن)<sup>(١٠)</sup> عنه، وتكاد الشواهد التي

(٤) البحر المحيط : ٢٠/١

(٥) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٩٦٤/٢

(٦) الناس : ٤ - ٦

(٧) المخصائص : ٤١٠/٢

(٨) أحكام القرآن : ١٣٩/١

(٩) انظر دلائل إعجاز القرآن : ١٣٧ - ١٦٦

(١٠) البرهان في علوم القرآن : ٢٧٥/٣ - ٢٨٨

دونها في هذا المكان يدور معظمها في فلك ما أجازته النحويون، ومن ذلك: تقديم المفعول به، والحال، والمعطوفات على بعضها والمعمول على عامله وغير ذلك من مسائل التقديم المعروفة في مؤلفات النحو.

- وقد حصر ابن السراج<sup>(١١)</sup> الأشياء التي لا يجوز تقديمها، وهي ثلاثة عشر.
- (١) الصلة على الموصول.
  - (٢) المضر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير.
  - (٣) الصفة وما اتصل بها على الموصوف.
  - (٤) والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف.
  - (٥) ما عمل به حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف.
  - (٦) الفاعل لا يقدم على الفعل.
  - (٧) الأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها.
  - (٨) الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه.
  - (٩) الحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها.
  - (١٠) ما عمل فيه معنى الفعل لا يقدم المنصوب عليه.
  - (١١) لا يقدم التمييز وما بعد (إلا).
  - (١٢) حروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها.
  - (١٣) لا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشي لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

وبعد فلست أود أن أمضي في استقصاء المجوزين لهذه المسألة أو المانعين ولست أود استقصاء مسائل التقديم المشهورة في النحو ومؤلفاته كتقديم الخبر والمفعول والحال وغيرها لأنها مسائل مشهورة، وتكثر في التنزيل كثرة مفرطة، ولأن بغيتي في هذا البحث

(١١) انظر الأشباه والنظائر: ١٤٠/١

استقصاء تلك التي دعا أبو حيان إلى تنزيه القرآن عنها، وهي مسائل لم يوفها النحويون والباحثون بحثاً واستقصاءً وتبويباً.

ولقد قمت باستقصاء جميع المواضع التي حملها النحويون أو غيرهم على التقديم والتأخير مؤثرين فيها حمل النص القرآني على غير ظاهره، ولقد انتهيت من هذا الاستقصاء إلى أن التقديم والتأخير يكونان في المسائل التالية:

- (١) في المعطوفات.
- (٢) في الشرط.
- (٣) في معمولات الأفعال.
- (٤) في الصفات.
- (٥) في الحال.
- (٦) فيما هو في حيز (إن).
- (٧) فيما هو في حيز (إلا).
- (٨) في الحروف.
- (٩) في التمييز.
- (١٠) في مقول القول.
- (١١) فيما يعود عليه الضمير.

وسأحاول في هذا البحث أن أتحدث عن هذه المسائل في التنزيل معتمداً على ما وقعت عليه من مواضع فيه مكتفياً بثلاثة منها للمسألة الواحدة إن كثرت شواهدا مشيراً إلى الأخرى.

#### (١) في المعطوفات :

ومن ذلك تقديم المعطوف على فعل الشرط عن جوابه، ومنه قوله تعالى :

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ  
أَوْ لَسْتُمْ بِالنِّسَاءِ<sup>(١٢)</sup>»

ظاهر الآية يوجب تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه متصلاً بها بعد القيام، وفي تأويل ذلك أقوال:

(أ) أن يكون في الكلام حال محذوفة أي: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم محدثين، وعليه فلا يكون الوضوء إلاً على المحدث.

(ب) أن يكون في الكلام شرط مقدر أي: إذا قمتم إلى الصلاة إن كنتم محدثين أو إن كنتم جنباً.

(ج) أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهكم، والتقديم والتأخير عند أبي حيان يجب أن ينزه كتاب الله عنه.

(هـ) أن يكون المراد من القيام إرادته وقصده<sup>(١٣)</sup>، وهو أظهر هذه الأوجه عندي وأقلها تكلفاً.

ومن ذلك التقديم والتأخير في المعطوفات المتتالية، ومنه قوله تعالى:

«نُتِمَّ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ<sup>(١٤)</sup>».

استشكل النحويون وغيرهم مجيء (ثم) في الآية الكريمة لأن الإفاضة في هذه الآية هي

الإفاضة نفسها في الآية السابقة (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ<sup>(١٥)</sup>).

والخطاب موجه إلى قريش التي كانت تقف في مزدلفة، والناس الباقيون في عرفة،

لذلك أمروا أن يفيضوا من عرفة، فكيف يوتى بـ (ثم) التي تفيد الترتيب والتراخي، وفي

(١٢) المائة : ٦

(١٣) انظر: البحر المحيط : ٤٣٤/٣، وانظر: الدر المصون: ، ورقة: ١٩٠٦ الكشاف: ٥٩٦/١، حاشية الشهاب : ٢١٩/٣

(١٤) البقرة : ١٩٩

(١٥) البقرة : ١٩٨

ذلك عدة احتمالات منها: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وتقدير الكلام: ثم أفيضوا من حيث أفاض الناسُ واستغفروا الله.. ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام، وهي مسألة يجب أن ينزه القرآن عنها<sup>(١٦)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ۗ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ۗ»<sup>(١٧)</sup>.

ذكر الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان النقيب أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا، وتقدير الكلام: أفلا يتدبرون القرآن ولو تدبروه لعلموا أنه من كلام الله والمشكل والمتشابه، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر لعلمه الذين يستنبطونه منهم، ثم قال: وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ثم التفت إلى المؤمنين فقال لهم: ولولا فضل الله عليكم..<sup>(١٨)</sup>.

وقد عقب أبو حبان على هذا القول: «وهو كما ترى تركيب ونظم غير تركيب القرآن ونظمه، وكثيرا ما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديمًا وتأخيرًا وأغرب من ذلك كله أنه يجعله من أنواع علم البيان، وأصحابنا وحذاق النحويين يجعلونه من باب ضرائر الأشعار وشتان ما بين القولين»<sup>(١٩)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: «وَلَا آمِنُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَسْتَفْعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَضُوا كَمَا وَإِذَا حُلَّتُمْ فَاضْطَادُوا وَلَا يَجْرَمُنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ...»<sup>(٢٠)</sup>

(١٦) انظر: الدر المصون: ورقة: ٧٢٠ - ٧٢١، البحر المحيط: ٩٩/٢، تفسير القرطبي: ٤٢٧/٢، تفسير ابن

عطية: ٥٦٢/١

(١٧) النساء: ٨٢ - ٨٣

(١٨) انظر البحر المحيط: ٣٠٦/٣

(١٩) انظر البحر المحيط: ٣٠٦/٣ - ٣٠٧

(٢٠) المائدة: ٢

إِنَّ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا أَيْ: وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ (٢١).

ومن ذلك التقديم والتأخير فيما يفصل بين المعطوفات ، ومنه الفصل بالظرف ، ومن ذلك قوله تعالى: «سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ...» (٢٢) ذكر اسماعيل الضير أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا أي: صَغَارٌ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ عِنْدَ اللَّهِ (٢٣).

ومن ذلك الفصل بين المتعاطفين بالمفعول الثاني، ومنه قوله تعالى:

«وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ...» (٢٤) قوله (يَوْمَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) يجوز فيه أن يكون منقطعاً عن أفعال التفضيل، وأن يكون داخلاً تحته متصلاً به، وفي تأويل ذلك ثلاثة أقوال:

(أ) أن يكون من باب الحمل على المعنى، لأن معنى (أحرص الناس) أحرص من الناس، فكان التقدير: أحرص من الناس ومن الذين أشركوا.

(ب) أن يكون من باب الحذف من الثاني والإثبات في الأول أي: وأحرص من الذين أشركوا.

(ج) أن يكون الكلام محمولاً على التقديم والتأخير أي: ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس، فيكون قوله (من الذين أشركوا) في موضع الصفة لموصوف محذوف.

(٢١) انظر البحر المحيط: ٤١٢/٣، الدرر المصون، ورقة: ١٨٩٢ وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: المائدة: ٤، النحل: ٢٨، الشمس: ١٤.

(٢٢) الأنعام: ١٢٤.

(٢٣) انظر البحر المحيط: ٢١٧/٤.

(٢٤) البقرة: ٩٦.

ويكون قوله (ومن الذين اشركوا) في الانقطاع في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي:  
ومن الذين أشركوا قوم أو فريق (٢٥).  
ولعل أظهر الأقوال في الاتصال تقدير معطوف لأنه أقل تكلفاً من الحمل على  
التوهم، والمقول نفسه بالنسبة للتقديم والتأخير.

ومن ذلك الفصل بينهما بـ (إلا)، ومنه قوله تعالى:  
«وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ...» (٢٦) : ذكر  
القرطبي (٢٧) أن في الكلام تقدماً وتأخيراً أي: وما جعلنا الرؤيا التي أريناك والشجرة  
الملعوننة في القرآن إلا فتنة للناس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

ومن ذلك الفصل بينهما بخبر (أن)، ومنه قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ» (٢٨)  
ذكر القرطبي أن في الكلام تقدماً وتأخيراً أي: أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات  
والأرض وجعل لهم أجلاً لا ريب فيه قادر على أن يخلق مثلهم (٢٩).

ومن ذلك الفصل بينهما بجمل كثيرة، ومنه قوله تعالى: «وَالَّذِينَ نَادَعُوا مِن دُونِهِ  
لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصْرَهُمْ وَلَا أَنفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِن نَدَعُوهُمْ إِلَىٰ لَهْدٍ لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ  
وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ ﴿٣١﴾ ... وَالْآخِرُ نُهُم بِمَدُونِهِمْ فِي الْغَيْبِ لَمْ يَلْقَ يَقْصِرُونَ ﴿٣٢﴾» (٣٠)

(٢٥) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٥/١، البحر المحيط: ٣١٣/١، الكشاف:

٢٩٨/١، تفسير القرطبي: ٣٤/٢.

(٢٦) الإسراء: ٦٠.

(٢٧) انظر تفسير القرطبي: ١٠ / ٢٨٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٣ / ٨٢٦.

(٢٨) الإسراء: ٩٩.

(٢٩) انظر تفسير القرطبي: ٣٣٤/١٠.

(٣٠) الأعراف: ١٩٧ - ٢٠٢.

ذكر الزجاج أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا أي: والذين تدعون من دونه لا يستطيعون لكم نصرا ولا أنفسهم ينصرون، واخوانهم يمدونهم في الغي<sup>(٣١)</sup>، فترك هذه الجمل الكثيرة، ولا ضرورة تدعو إلى تفكيك النظم.

ومن ذلك الفصل بين الفعل وعلته بالمعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ۗ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ۗ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ٣٢﴾<sup>(٣٢)</sup> تقدير الكلام عند القرطبي: فإنه سيهديني لعلهم يرجعون وجعلها كلمة باقية في عقبه<sup>(٣٣)</sup>.

ومن ذلك الفصل بينهما بالحال المقدرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ٣٤﴾<sup>(٣٤)</sup>: ذكر الفراء<sup>(٣٥)</sup> أن الابتلاء يقع بعد تمام الخلق، وتقدير الكلام عنده: إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج فجعلناه سميعا بصيرا لنبتيه، وهو تكلف من غير ضرورة لأن فيه تفيكا للنظم بالإضافة إلى تقدير لام العلة، ولأن قوله (نبتيه) في موضع الحال المقدرة.

ومن ذلك الفصل بينهما بما ظاهره أنه خبر لأحدهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ۗ﴾<sup>(٣٦)</sup>: تقدير الكلام عند سيبويه: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه على حذف الخبر، وتقدير الكلام عند الزمخشري<sup>(٣٧)</sup>: ورسوله

(٣١) انظر تفسير القرطبي: ٣٥١/٧

(٣٢) الزخرف: ٢٨

(٣٣) انظر تفسير القرطبي: ٧٧/١٦

(٣٤) الإنسان: ٢

(٣٥) انظر معاني القرآن: ٢١٤، وانظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٩٤. حاشية الشهاب: ٨ / ٢٨٧، تفسير القرطبي:

١٩ / ١٢٢

(٣٦) التوبة: ٦٢

(٣٧) انظر الكشاف: ١٩٩/٢

كذلك، وهو محمول عند المبرد على التقديم والتأخير أي: والله أحقُّ أن يرضوه ورسوله، وهو تكلف من غير ضرورة، وقيل إنه يجوز جعله خبراً عن الاثنين لأنَّ أمر الرسول تابع لأمر الله، ولأنَّ الرسول قائم مقام الله، وهو أظهر الأقوال وأقلها تكلفاً<sup>(٣٨)</sup>.

### في الشرط:

ومن ذلك التقديم والتأخير - بين جوابي شرطين، ومنه قوله تعالى: « **إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** »<sup>(٣٩)</sup> قوله (فإنهم عبادك) في موضع الجزم على جواب الشرط الأول، وقوله (فإنك أنت العزيز الحكيم) في موضع الجزم على جواب الشرط الثاني، وزعم قوم أن قوله (فإنك أنت العزيز الحكيم) لا يتناسب مع قوله (وإن تغفر لهم) فحملوا الكلام على التقديم والتأخير أي: إن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم فإنهم عبادك، وهو ليس بشيء عند أبي حيان<sup>(٤٠)</sup>.

ومن ذلك التقديم والتأخير في جملة الشرط، ومنه قوله تعالى: « **قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** »<sup>(٤١)</sup> فلما دخلوا على يوسف وأخيه أبويه وقال

قيل إن قوله (إن شاء الله) بعد قوله (قال سوف أستغفر لكم ربي)، وهو مروى عن ابن جريج، وهو عند أبي حيان في غاية البعد<sup>(٤٢)</sup>.

ومن ذلك التقديم والتأخير فيما عدا جوابين لشرط، ومنه قوله تعالى: « **أَفَمَنْ زُجِرَ لَهُ سَوْفَ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً** »<sup>(٤٣)</sup>

(٣٨) انظر: البحر المحيط: ٦٤/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٨/٢، حاشية الشهاب: ٣٤٠/٤

(٣٩) المائة: ١١٨

(٤٠) انظر البحر المحيط: ٦٣/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٧/١

(٤١) يوسف: ٩٨ - ٩٩

(٤٢) انظر البحر المحيط: ٢١٧/٥

(٤٣) فاطر: ٨

ذكر الحسن بن الفضل أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا أي: أفرغ زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ<sup>(٤٤)</sup>، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف.

ومن ذلك التقديم في شرطين وجوابيهما، ومنه قوله تعالى: «لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوِؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّلَ لَكُمْ»<sup>(٤٥)</sup> قيل إن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا أي: لا تسألوا عن أشياء إن تسألوا عنها تُبَدَّلَ لَكُمْ حين ينزل القرآن وإن تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوِؤُكُمْ<sup>(٤٦)</sup>، ولا محوج إلى هذا التكلف لأن فيه تفكيك النظم، ولأن الواو ليست للترتيب بل للإشراك.

ومن ذلك الفصل بين الشرط وجوابه بجمل كثيرة على أنه في نية التقديم، ومنه قوله تعالى: «لَوْ مَا نَأْتِينَا بِالْمَلَكِ كَذِبًا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ»<sup>(٤٧)</sup>: (لوما) بمنزلة (لولا)، وهو قول ابن هشام<sup>(٤٨)</sup>، وذهب المالقي<sup>(٤٩)</sup> إلى أنها للتحضيض، وهي عند أبي البركات بن الأنباري<sup>(٥٠)</sup> بمعنى (لولا) و (هلا)، وهو قول أبي البقاء العكبري<sup>(٥١)</sup> ونقل أبو عبيد<sup>(٥٢)</sup> عن ابن جريح أن جواب الشرط قوله (وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ) على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والأظهر أن تكون بمعنى (هلا) لأن على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والأظهر أن تكون بمعنى (هلا) لأن المعنى عليه، فلا ضرورة إلى ادعاء التقديم والتأخير وادعاء زيادة حرف العطف في جواب (لوما).

(٤٤) انظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٣٢٤

(٤٥) المائدة: ١٠١

(٤٦) انظر الدر المنصور، ورقة: ١٢٤٨

(٤٧) الحجر: ٧

(٤٨) انظر مغني اللبيب: ٣٦٤

(٤٩) انظر رصف المجاني: ٢٩٧

(٥٠) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٥/٢

(٥١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٧/٢

(٥٢) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣١٩/٦

(٥٣) الحجر: ١٤

(٣) في متعلقات الأفعال :

ومن ذلك تأخير معمول فعل عن موضعه وجعله في الظاهر معمولاً لآخر، ومنه قوله تعالى: «فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ» (٥٤)

في معنى قوله (إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا) أقوال منها أن معمول على التقديم والتأخير أي: فلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا في الحياة الآخرة، وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة والفراء (٥٥).

ومنها أن الله يريد أن يعذبهم بها في الحياة الدنيا عند تمكن المؤمنين من أخذها وغنمها، فيتحسرون عليها، وهو قول الجبائي.

ومنها أن الله يعذبهم بها لأنها وبال عليهم لأنه يعز عليهم أن ينفقوها في الوجوه التي أمرهم بها، وهو قول الزجاج، وهو قول ظاهر أولى من الحمل على التقديم والتأخير (٥٦).

ومن تقديم المتعلقات قوله تعالى: «كَلِمَاتٍ مُّعَقَّباتٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» (٥٧)

ذكر الفراء (٥٨) وابن جني (٥٩) أن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: له مُعَقَّباتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وهو قول منسوب أيضاً إلى ابن مجاهد وابن جريج والنخعي، فيكون

(٥٤) التوبة : ٥٥

(٥٥) انظر معاني القرآن : ٢٨٢/٣

(٥٦) انظر: البحر المحيط : ٥٤/٥، حاشية الشهاب : ٣٣٤/٤، التبيان في تفسير القرآن : ٢٣٨/٥، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : ١٥٩ - ١٦٠، الكشاف : ١٩٦/٢، مغنى اللبيب : ٨٣٩.

(٥٧) الرعد : ١١

(٥٨) انظر معاني القرآن : ٦٠/٢

(٥٩) انظر المحتسب ٣٥٥/١

قوله (من أمر الله) في موضع النعت لـ (معقبات)، وذكر أبو حيان<sup>(٦٠)</sup> أنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك لأن (معقبات) وصفت بثلاث صفات، ثنتان شبه جملة، والثالثة جملة فعلية، وهو الظاهر عندي.

وذكر النحويون أنه يجوز أن يتعلق (من أمر الله) بـ (يحفظونه) على أنه في موضع المفعول له على أن (من) سببية، وأجازوا في الطرفين الآخرين أن يكونا معمولين لـ (معقبات) أو (يحفظونه)، وأن يكونا في موضع الحال من المضمرة في (معقبات).

ومن ذلك قوله تعالى: « وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ... »<sup>(٦١)</sup>

ذكر قتادة في الكلام تقديمًا وتأخيرًا أي: وقال الذين أوتوا العلم في كتاب الله والايان لقد لبثتم إلى يوم يُبعثون، وعليه فـ (في) تكون بمعنى الباء، وذكر أبو حيان<sup>(٦٢)</sup> أن في هذا تفكيكا للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف في كلام الله، وذكر الشهاب<sup>(٦٣)</sup> أن (في) ظرفيه، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(٤) في الصفات :

ومما جاء من الصفات مؤخرًا عن موصوفه قراءة علي وابن عباس والحسن وابن عمرو وغيرهم: « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ... »<sup>(٦٤)</sup> برفع (يرثني) و (أرث) مضارع (ورث)، وهذه القراءة محمولة عند صاحب (اللوامح) أبي الفضل الرازي<sup>(٦٥)</sup> على التقديم والتأخير أي: فهب لي من لدنك وليا من آل يعقوب يرثني بنبوتي وأرث ماله إن مات قبلي، ولا ضرورة تدعو إلى مثل هذا التكلف.

(٦٠) انظر البحر المحيط: ٣٧٣/٥، وانظر: حاشية الشهاب: ٢٢٥/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٤/٢، تفسير القرطبي: ٢٩٣/٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢٢٨/٦.

(٦١) الروم: ٥٦

(٦٢) انظر البحر المحيط: ١٨٠/٧

(٦٣) أنظر حاشية الشهاب: ١٣٠/٧، أنظر تفسير القرطبي: ٤٨/١٤

وأنظر شاهدين آخرين على هذه المسألة: محمد: ٢٤، الروم: ٢٣

(٦٤) مريم: ٥ - ٦

(٦٥) انظر البحر المحيط: ١٧٤/٦، وانظر تفسير القرطبي: ٨٠/١١

ومن ذلك أيضا قوله تعالى «**وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا وَعَلَى النِّفَاقِ**»<sup>(٦٦)</sup>

الظاهر في قوله (ومن أهل المدينة) أن يكون معطوفا على قوله (ومن حولكم)، فيكون قوله (مردوا على النفاق) مستأنفا أو في موضع الصفة لـ (منافقون) على أن فيه إجازة الفصل بين الصفة والموصوف، ويجوز أن يكون في موضع النعت لمبتدأ محذوف أي: ومن أهل المدينة قوم مردوا على النفاق.

وذهب الزجاج<sup>(٦٧)</sup> إلى أن في الكلام تقدما وتأخيرا أي: ومن حولكم من الأعراب منافقون مردوا على النفاق ومن أهل المدينة، وهو تكلف لا يحوج إليه.

(٥) في الحال :

ومن ذلك قوله تعالى: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا**»<sup>(٦٨)</sup>

قوله (ولم يجعل له عوجا) في موضع الحال من (الكتاب)، والقول نفسه في (قيًا)، وهو على مذهب من يجوز وقوع حالين من ذي حال واحدة من غير عاطف، وهي مسألة قد أجازها السيوطي<sup>(٦٩)</sup> الذي ذكر أن ذلك مذهب الجمهور، وهو القول الظاهر في هذه المسألة. وذهب أبو علي الفارسي<sup>(٧٠)</sup> وابن عصفور<sup>(٧٠)</sup> إلى أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من معمول واحد.

وأجاز قوم أن يكون (قيًا) بدلا من قوله (ولم يجعل له عوجا) على مذهب من يجوز إبدال المفرد من الجملة، وهي مسألة مختلف فيها، فأجازها ابن جني<sup>(٧١)</sup> والزنجشيري<sup>(٧١)</sup>.

(٦٦) التوبة : ١٠١

(٦٧) انظر : البحر المحيط : ٩٣/٥، التبيان في تفسير القرآن : ٢٨٩/٥، حاشية الشهاب : ٣٥٨/٤، التبيان في

إعراب القرآن : ٦٥٧/٢.

(٦٨) الكهف : ١ - ٢

(٦٩) انظر مع الهوامع : ٣٧/٤

(٧٠) انظر : شرح الأشموني على الفية ابن مالك : ٤٠/٢، مع الهوامع : ٢٢١/٥

(٧١) انظر مع الهوامع : ٥٥/٤

وأجاز الزمخشري<sup>(٧٢)</sup> أن يكون قوله (ولم يجعل له عوجا) معطوفا على صلة الموصول (أنزل) ، وفيه فصل بين الحال (قيما) وصاحبها (الكتاب) ببعض الصلة، ولذلك جعل (قيما) منصوبا بفعل مضمّر أي: جعله قيا، وهو تكلف لا محوج إليه.

وأجاز ابن عطية أن يكون (قيماً) حالا من (الكتاب) على التقديم أي: أنزل الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجا.

وذكر الطبري<sup>(٧٣)</sup> عن ابن عباس أن قوله (ولم يجعل له عوجا) معترض بين الحال وصاحبها، وهي مسألة جائزة عند النحويين<sup>(٧٤)</sup>.

وحمل العسكري الآية على التقديم والتأخير أي: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجا، وهو قول ابن عطية السابق.

ومن ذلك تقديم الصفة على الحال ، ومنه قوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَجْمَعُهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ آسَلُوا الَّذِينَ هَادُوا...»<sup>(٧٥)</sup>

ذكر القرطبي<sup>(٧٦)</sup> أن في الكلام تقدما وتأخيرا أي: إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور للذين هادوا يحكم بها النبيون، وكأني بالقرطبي يريد جعل (للذين هادوا) في موضع النعت لـ (هدى ونور)، ولذلك قدمه على الحال، ولا محوج إلى مثل هذا الادعاء والتكلف.

ومن ذلك تقديم الحال على العلة التي في نية التأخير، ومنه قوله تعالى: «كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ»<sup>(٧٧)</sup> فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

في قوله (في الدنيا والآخرة) مذاهب أختار منها ما يلي<sup>(٧٨)</sup>:

(٧٢) انظر الكشاف: ٤٧١/٢

(٧٣) انظر: البحر المحيط: ٩٥/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٩/٢، حاشية الشهاب: ٧٣/٦، الكشاف: ٤٧١/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٣٧/٢.

(٧٤) انظر مع الهوامع: ٥٥/٤

(٧٥) المائة: ٤٤

(٧٦) انظر تفسير القرطبي: ١٨٩/٦

(٧٧) البقرة: ٢١٩ - ٢٢٠

(٧٨) انظر: الدر المنصون: ورقة: ٨٧٥، البحر المحيط: ١٦٠/٢، تفسير القرطبي: ٦٢/٣، معاني القرآن وإعرابه:

٢٨٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٤/١

(أ) أن يكون متعلقاً بـ (يتفكرون)، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنه يخلو من التكلف والتمحل.

(ب) أن يكون الكلام محمولاً على التقديم والتأخير أي: يبين الله لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون على أن يكون في موضع نصب على الحال من (الآيات)، أو موضع الصلة لـ (ال) التي في (الآيات) على مذهب الكوفيين. وقيل إنه ليس في الكلام تقديم وتأخير لأن جملة الترجي جارية مجرى العلة، فهي متعلقة بالفعل معنى، فتكون المسألة من باب تقديم أحد المعمولات.

(٦) فيما هو في حيز (إن)

ومن ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَنْكِحُوا آبَاءَكُمْ مِمَّا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۝٣٧»<sup>(٧٩)</sup>

زعم بعضهم أن في الآية تقديماً وتأخيراً، والأصل: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف، وهو قول فاسد عند السمين الحلبي<sup>(٨٠)</sup> لأن ما في حيز (إن) لا يتقدم عليها، ولأن المعنى ليس عليه لأن الله أخبر أنه فاحشة وقعت في الزمن الماضي بقوله (كان)، فلا يصح أن يستثنى منه الماضي لأن المعنى يصير: هو فاحشة وقعت في الزمن الماضي إلا ما وقع منه في الزمن الماضي ليس بفاحشة.

(٧) فيما هو في حيز (إلا):

ومن ذلك قوله تعالى: «وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۝٨١»<sup>(٨١)</sup>

ذكر الأخفش<sup>(٨٢)</sup> أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والتقدير: وما اختلف الذين أوتوا الكتاب بغياً بينهم إلا من بعد ما جاءهم العلم، وهو تكلف من غير ضرورة.

(٧٩) النساء: ٢٠٢

(٨٠) انظر الدر المنصور، ورقة: ١٦٤٠، وانظر الكشاف: ١٥٥/١

(٨١) آل عمران: ١٩

(٨٢) انظر تفسيراً القرطبي: ٤٤/٤

ومن ذلك تقديم المستثنى منه، ومنه قوله تعالى: « وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا بِالَّذِينَ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ... »<sup>(٨٣)</sup>

قوله (لَمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ) استثناء مما قبله أي: ولا تقروا لمن تبع دينكم، وعليه فاللام غير زائدة، ويجوز أن تكون زائدة وفي الكلام حمل على المعنى أي: اجحدوا كل أحد إلا من تبع دينكم، وذكر أبوالبقاء<sup>(٨٤)</sup> أن النية فيه التأخير أي: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم، فاللام على هذا زائدة، و(مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء، ويكون قوله (قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ) معترضا، وقد عده أبوالبقاء بعيدا لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه، وتقديم ما في حيز (أَنْ) عليها.

(٨) في الحروف :

ومن ذلك التأخير أو التقديم في أحد الحروف الخافضة، لأن الأصل فيه عند قوم أن يدخل على اسم غير الاسم الظاهر الذي دخل عليه، ومنه قوله تعالى: « وَإِنَّهُمْ لَحَبِ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ »<sup>(٨٥)</sup>: اللام في قوله (لِحَبِ) للعلة أي: لأجل حب الخير، وهو الظاهر، وذهب الفراء<sup>(٨٦)</sup> إلى أن أصل النظم: وإِنَّ لَشَدِيدُ الْحَبِّ لِلْخَيْرِ، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف الذي يؤدي إلى تفكيك النظم.

ومن ذلك قوله تعالى: « وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ... »<sup>(٨٧)</sup>

ذكر أبوالبقاء العكبري<sup>(٨٨)</sup> أن المصدر المؤول من (أَنْ) وما في حيزها في موضع الرفع على

(٨٣) آل عمران : ٧٣

(٨٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٧٠/١، وانظر البحر المحيط : ٢٨/٣

(٨٥) العاديات : ٨

(٨٦) انظر معاني القرآن : ٢٨٥/٣، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٢٩/٢، التبيان في تفسير القرآن:

٣٩٧/١٠، تفسير القرطبي: ١٦٢/٢٠، إعراب ثلاثين سورة: ١٥٧، البحر المحيط : ٥٠٥/٨

(٨٧) آل عمران : ١٤٥

(٨٨) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢٩٧/١

اسم (كان)، وشبه الجملة (ياذن الله) في موضع الخبر لها، واللام التي في (لنفس) للتبيين<sup>(٨٩)</sup>، فهي إما أن تتعلق بمحذوف أي: الموت لنفس، وإما أن تتعلق بـ (كان).

وذكر السمين الحلبي<sup>(٩٠)</sup> أن تقدير أبي البقاء بعيد عن الصنعة لأن (كان) الناقصة لا تعمل في غير اسمها وخبرها، وأن اللام التي للتبيين تتعلق بفعل محذوف، وأن جعله (لنفس) يتعلق بمحذوف كما مر فاسد لأنه ادعى حذف اسم (كان) الناقصة وفاعلها إن كانت تامة.

ولست أتفق مع السمين الحلبي فيما ذهب إليه لأن أبا البقاء ذكر أن المصدر اسمها، ولعل تقديره، يدل على المحذوف مبتدأ أي: إرادتي لنفس، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه ما جاء في حاشية الدسوقي على (مغني اللبيب): «ليس المراد تقدير العامل في اللام وإلا كانت للتقوية لأن الإرادة مصدر متعدد، بل المراد تقدير الكلام الذي فيه لام التبيين أي حاصل معناه، وإرادتي) مبتدأ و (لزيد) متعلق باستقرار محذوف خبر، والجملة جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: لمن تريد»<sup>(٩١)</sup>.

أما تعلق اللام بالفعل الناقص فغالب ظني أن أبا البقاء ممن يجوزون ذلك، وهو قول منسوب أيضا إلى ابن الحاجب<sup>(٩١)</sup>.

وذكر بعض النحويين أن (كان) زائدة، فيكون المصدر المؤول مبتدأ خبره (لنفس).

وذكر الزجاج أن تقدير الكلام: وما كانت نفسٌ لتموت، فقدمت اللام فجعل ما كان اسما لها (وهو المصدر المؤول) خبرا لها، وما كان خبرا (وهو شبه الجملة) اسما لها، وهو قول يعد عند السمين الحلبي تفسير معني لا تفسير إعراب<sup>(٩٢)</sup>. والظاهر في هذه المسألة كون المصدر المؤول اسما للحرف الناسخ و (لنفس) في موضوع الخبر على أن قوله (ياذن الله) في موضع الحال.

(٨٩) انظر التفصيل في (التبيين) في التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨ - ١٣٣

(٩٠) انظر الدر المصون، ورقة: ١٤٢٧

(٩١) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٣١٨/١

(٩٢) انظر الدر المصون، ورقة: ١٤٢٧، وانظر البحر المحيط ٧٠/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٤٨٨/١

ومن ذلك قوله تعالى: « **إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا** »<sup>(٩٣)</sup>: في هذه الآية تأويلات لتصحيح تفرغ عامل المفعول المطلق بسطتها في موضوع آخر<sup>(٩٤)</sup>، ومن هذه التأويلات التقديم والتأخير على أن (إلا) في غير موضعها أي: إن نحن إلا نظن ظنا.

(٩) تقديم ما ظاهره التمييز على المميز:

ومن ذلك قوله تعالى: « **وَقَطَعْنَا لَهُمْ آثَنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا** »<sup>(٩٥)</sup> : في تمييز في تمييز (اثنتي عشرة) أوجه:

- (أ) أن يكون محذوفا لفهم المعنى أي: اثنتي عشرة فرقة أسباطا، على أن (أسباطا) بدل من (اثنتي عشرة) لأن تمييز هذا العدد لا يكون إلا مفردا، وهو اختيار أبي البقاء<sup>(٩٦)</sup> وأبي حيان<sup>(٩٧)</sup>
- (ب) أن يكون (أسباطا) موضوعا موضع (قبيلة) لأن كل قبيلة مكونة من أسباط، فيكون (أُمَّمًا) بدلا من (اثنتي عشرة)، وهو قول أبي القاسم الزمخشري<sup>(٩٨)</sup> وهو مردود عند أبي حيان لأن المفسرين ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل.
- (ج) أن يكون محذوفا ونابت صفته عنه أي: اثنتي عشرة فرقة أسباطا على أن (أُمَّمًا) نعت لـ (أسباطا).
- (د) أن يكون المفعول به محذوفا أي: وقطعناهم فرقا اثنتي عشرة، وهو مما لا يحتاج إلى تمييز.
- (هـ) أن يكون الكلام محمولا على التقديم والتأخير أي: وقطعناهم أسباطا أُمَّمًا اثنتي عشرة، وهو تكلف لا محوج إليه.
- (و) أن يكون التمييز (أسباطا) على إجازة كون تمييز هذا العدد جمعا منصوبا، وهو

(٩٣) الجاثية : ٣٢

(٩٤) انظر التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٨٦

(٩٥) الأعراف : ١٦٠

(٩٦) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٥٩٩/١

(٩٧) انظر البحر المحيط : ٤٠٧/٤

(٩٨) انظر الكشاف : ١٢٤/٢

كقولنا: عندي أحد عشر رجالا، وهو قول الفراء<sup>(٩٩)</sup> وهو القول الظاهر في هذه المسألة، فيجب القياس عليه لأنه أولى من التكلف والتمحل، ولا يرد ادعاء ابن الحاجب بأن (أسباطا) لو كان تمييزا لكانوا ستة وثلاثين لأن تمييز (اثنى عشرة) واحد من (اثنى عشرة)، فإذا كانوا ثلاثة كانت الثلاثة واحدا من (اثنى عشرة)<sup>(١٠٠)</sup>.

(١٠) في مقول القول :

ومن ذلك قوله تعالى: فَسَأَلَهُ مَا بَالَ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ﴿١٠٠﴾ قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَأَوْنَهُنَّ يُوْسُفُ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ... قَالِيَا مَرَأَاتُ الْعَزِيزِ الَّتِي حَصَصَ الْحَيُّ أَنَا وَوَدُّهُ عَنْ نَفْسِهِ عَوَانَهُ لِمَنِ الصِّدْقَيْنِ ﴿١٠١﴾ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ...»<sup>(١٠١)</sup>

قيل إن قوله (ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب...) من قول يوسف على أن في الكلام تقدما وتأخيرا، والتقدير: إن لابي بكيدهن عليم ذلك ليعلم أنني لم أخنه، وهو قول ابن جريح<sup>(١٠٢)</sup>، ولا ضرورة تدعو إلى مثل هذا لأنه من قول امرأة العزيز لأن المعنى عليه.

(١١) فيما يعود عليه الضمير :

ومن ذلك قوله تعالى: «قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ فَأَسْرَهَا يُوْسُفُ فِي نَفْسِهِ عَوَانَهُ لِمَنِ الصِّدْقَيْنِ ﴿١٠٢﴾ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴿١٠٣﴾»<sup>(١٠٣)</sup>

الضمير في (فأسرها) يعود على نسبتهم إياه إلى السرقة، وهو الظاهر، وأجاز قوم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: قال أنتم شر مكانا فأسرها يوسف في نفسه، والمعنى على الأول<sup>(١٠٤)</sup>.

(٩٩) انظر: مع الهوامع : ٧٦/٥، حاشية الشهاب : ٢٢٧/٤

(١٠٠) انظر حاشية الشهاب : ٤٢٧/٤

(١٠١) يوسف : ٥٠ - ٥٢

(١٠٢) انظر البحر المحيط : ٣١٧/٥

(١٠٣) يوسف : ٧٧

الظاهر، وأجاز قوم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: قال أنتم شرُّ مكانا فأسرها يوسف في نفسه، والمعنى على الأول<sup>(١٠٤)</sup>.

### (١٢) في القلب :

القلب من مسائل التقديم والتأخير، والقول فيه كالقول في التقديم والتأخير من حيث تباين مواقف النحويين وغيرهم منه، فمنهم المجوز ومنهم الداعى إلى تنزيه كتاب الله عنه، وذكر الزركشي<sup>(١٠٥)</sup> أن جماعة أنكروه لأنَّ العرب إن صدر منهم شيء من ذلك فمن باب العبث أو التهكم أو المحاكاة أو حال اضطرار، والله منزه عن ذلك، وذكر أن جماعة قبلوه مطلقاً بشرط عدم اللبس، ومن هؤلاء المبرد، وقد أجازة آخرون إن تضمن اعتباراً لطيفاً.

وذكر ابن الضائع<sup>(١٠٥)</sup> أن القلب يجوز على التأويل، ثم قد يقرب التأويل فيصبح في فصيح الكلام، وقد يبعد فيختص بالشعر.

وهو فيه تعسف عند ابن يعيش من جهة اللفظ: «وقد حمل بعضهم الآية على القلب أي : الأوثان من الرجس، وفيه تعسف من جهة اللفظ والمعنى واحد»<sup>(١٠٦)</sup>

ومن المانعين أبوحيان النحوي، فهو عنده مما يجب أن ينزه كتاب الله عنه: «فليس قوله بجيد لأن القلب الصحيح فيه ألا يكون في كلام فصيح وأنباه الشعر»<sup>(١٠٧)</sup>.

ولقد أنكر ابن درستويه<sup>(١٠٨)</sup> القلب، وألف كتاباً في ذلك أسمه (إبطال القلب). وذكر ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) في القاعدة العاشرة أن أكثر وقوعه في الشعر، وقد عزز مذهبه بشواهد من ذلك<sup>(١٠٩)</sup>.

(١٠٤) انظر البحر المحيط : ٣٤٧/٥

(١٠٥) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢٨٨/٣ - ٢٩٢

(١٠٦) شرح المفصل : ١٢/٨

(١٠٧) انظر البحر المحيط : ٣١٢/٦

(١٠٨) انظر المزهري في علوم اللغة.

(١٠٩) انظر مغني اللبيب : ٩١١

ومن المجوزين أبو عمرو بن العلاء<sup>(١١٠)</sup>، إذ ذهب إلى أن التقدير في قوله تعالى  
« خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ »<sup>(١١١)</sup> هو: خلق العَجَلُ من الإنسان<sup>(١١٢)</sup>.

ومنهم السكاكي والجوهرى والزمخشري (كما سيتضح فيما بعد) وابن السكيت<sup>(١١٣)</sup>  
والفراء<sup>(١١٤)</sup>.

ومن هؤلاء أحمد بن فارس في مؤلفه (الصحابي في فقه اللغة): «ومن سنن العرب  
القلب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة، فأما الكلمة فقولهم: جذب وجذب،  
وبكل ولبك، وهو كثير قد صنفه علماء اللغة، وليس من هذا، فيما أظن، من كتاب الله  
- جل ثناؤه - شيء»<sup>(١١٥)</sup>.

واكتفى ابن فارس من النوع الثانى بشاهدين من القرآن، الأول قوله: «وَحَرَمْنَا  
عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ»<sup>(١١٦)</sup> أي: وحرمنا على المراضع أن يُرضعنه<sup>(١١٧)</sup>، والثانى  
قوله: «فَأَنهٗمُ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ»<sup>(١١٨)</sup>، أي فإني عدو لهم<sup>(١١٩)</sup>.

وتحدث السيوطي<sup>(١٢٠)</sup> تحت ما أسماه (النوع الثالث والثلاثون) عن معرفة القلب،  
وقصر حديثه عن القلب في الكلمة مدوناً أقوال النحويين القدامى.  
وقد ألف ابن السكيت<sup>(١٢١)</sup> كتاباً في هذا النوع من القلب نقل عنه صاحب  
الصحاح.

(١١٠) انظر البحر المحيط: ٣١٢/٦

(١١١) الأنبياء: ٣٧

(١١٢) انظر مغني اللبيب: ٩١١

(١١٣) انظر معاني القرآن ٦٥/٢

(١١٤) انظر الصحابي في فقه اللغة / ٢٠٣

(١١٥) القصص / ١٢

(١١٦) انظر الصحابي في فقه اللغة / ٢٠٣

(١١٧) الشعراء / ٧٧

(١١٨) انظر المظهر في علوم اللغة: ٤٧٦/١

وعقد ابن دريد لهذا النوع باباً في جمهرته «باب الحروف التي قلبت وزعم قومٌ من النحويين أنها لغات، وهذا القولُ خلافُ أهل اللغة...»<sup>(١١٩)</sup>.

وهو عند الزركشى قلب إسناد وقلب معطوف<sup>(١٢٠)</sup>.

ولقد انتهيت إلى أن القلب في التنزيل على مذهب المجيزين يكون فيما يلي:

- (١) في المعطوف والمعطوف عليه.
- (٢) في التوكيد والمؤكد.
- (٣) في أسماء الحروف الناسخة والجار والمجرور.
- (٤) في نائب الفاعل والجار والمجرور.
- (٥) في المضاف والمضاف إليه والمضاف إليه والجار والمجرور.
- (٦) في المفعول به والجار والمجرور.
- (٧) في جواب الشرط وفعله.

(١) في المعطوف والمعطوف عليه :

ومن ذلك قوله تعالى: «وَوَكَّرَمِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِإِسْنَابِئِهَا»<sup>(١٢١)</sup>،  
الفاء للتعقيب المباشر، والأصل في الهلاك أن يكون بعد مجيء البأس ،  
وظاهر النص القرآني على خلاف ذلك، ولذلك ذهب قوم إلى أن المراد بالهلاك الخذلان  
وعدم التوفيق، وأن قوله (أهلكناها) مجاز بمعنى (أردنا) وقيل إن الكلام محمول على  
القلب أي: وكم من قرية جاءها بأسنا بيئاتاً فاهلكتها. وأجاز قوم أن تكون الفاء بمعنى  
الواو كما هو الحال في ثم<sup>(١٢٢)</sup> وهذا التأويل أولى من حمل النص على القلب لأن فيه  
تفكيك النظم القرآني.

(١١٩) جمهرة اللغة : ٤٣١/١

(١٢٠) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢٨٨/٣ - ٢٩٢

(١٢١) الأعراف : ٤

(١٢٢) انظر مغني اللبيب : ٩١٤، التبيان في إعراب القرآن : ٥٥٦/١ - ٥٥٧، البحر المحيط : ٢٦٨/٤

ومنه قوله تعالى : «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى وَمُطَهِّرُكَ...» (١٢٣) : الواو مشتركة لا مرتبة، وعليه فالرفع إلى السماء أسبق من التوفي وهو الظاهر، وقيل إن تقدير الكلام: إِنِّي رَافِعُكَ إِلَى السَّمَاءِ وَمُتَوَفِّيكَ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْقَلْبِ (١٢٤)، ولا ضرورة تدعو إلى مثل هذا التكلف.

ومنه قوله تعالى: «تُرَدِّدَا فَتَدَكِّي» (١٢٥): أي: ثم تدلى فدنا وذكر الفراء (١٢٦) أنه إذا كان معنى الفعلين واحدا صح تقديم أيهما ، وذكر ابن هشام (١٢٧) أن الأولى من ادعاء القلب أن يكون المعنى : أراد الدنوفتدلى، وهو الظاهر، ويمكن حمل الكلام على أن الفاء غير مرتبة في هذا الموضوع.

وفي التنزيل مواضع أخرى وضع فيها المعطوف موضع المعطوف عليه حملا على مذهب مجوزي هذه المسألة (١٢٨).

(٢) في التوكيد والمؤكد :

ومن ذلك قوله تعالى : «وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ» (١٢٩)

الغريب هو شديد السواد، وقوله (غرابيبُ سودٌ) محمول على أن (سودٌ) بدل من (غرابيبُ)، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة، لأن توكيد الألوان لا يتقدم كما في (لسان

(١٢٣) آل عمران : ٥٥

(١٢٤) انظر الدر المصون، ورقة: ١٢٣٥، البحر المحيط: ٤٧٣، تفسير القرطبي: ٩٩/٤ - ، معاني القرآن وإعرابه:

٤٢٥/١، حاشية الشهاب: ٢٠/٣

(١٢٥) النجم : ٨

(١٢٦) انظر معاني القرآن : ٩/٣، وانظر: البحر المحيط : ١٥٨/٨، الكشاف: ٩٨/٤، التبيان في تفسير القرآن :

٤٢١/٩ تفسير القرطبي : ٨٩/١٧.

(١٢٧) انظر مغني اللبيب : ٩٠٤

(١٢٨) انظر: مريم : ٤٥، الجاثية: ٢٤، القمر: ١، المجادلة: ٣ - ٤

(١٢٩) فاطر : ٢٧

العرب) (١٣٠)، ونقل الزبيدي (١٣١) عن أحد شيوخه أن السهيلي ذهب إلى أن توكيد غير الألوان يتقدم، وذكر أيضا أنه لا قائل له من أهل العربية، وذهب أبو القاسم الزمخشري (١٣٢) إلى أن الغريب تأكيد للاسود، وحق التوكيد أن يتبع المؤكد، وعليه فالمؤكد محذوف عنده في هذه الآية والموجود تفسير له أي: سود غرابيب سود، والمسألة عند أبي عبيدة (١٣٣) من باب التقديم والتأخير أي سود غرابيب.

(٣) في أسماء الحروف الناسخة والجار والمجرور:

ومن ذلك قوله تعالى: « فَأَنَّهُمْ عَدُوِّيَ الْآرَبِ الْعَالَمِينَ » (١٣٤): قيل أن الأصنام لا تعادي أحدا لكونها جمادا، وعليه فالرسول هو الذي عاداها، ولذلك حمل النحويون الآية على حذف مضاف أي: فان عبادهم عدو لي، وهو الظاهر، وذهب آخرون إلى أن الكلام محمول على القلب أي: فإني عدو لهم، وهو تكلف يجب أن ينزه القرآن عنه (١٣٥).

(٤) في نائب الفاعل والجار والمجرور

ومن ذلك قوله تعالى: « فَعَمَّيْتُمْ عَلَيْكُمْ » (١٣٦): أجاز قوم أن يكون هذا من المقلوب أي: فَعَمَّيْتُمْ أَنْتُمْ عَنْهَا، وهو كقول العرب: أدخلت القلنسوة في رأسي، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف لأن المعنى بين من غيره، فالأخبار التي أتت من الله خفي فهمها عليهم لقلّة مبالاتهم بها وكثرة إعراضهم عنها (١٣٧).

(١٣٠) انظر (غرب)، وانظر: البحر المحيط: ٣١١/٧.

(١٣١) انظر تاج العروس (غرب)

(١٣٢) انظر الكشاف: ٣٠٧/٣

(١٣٣) انظر تفسير القرطبي: ٣٤٢/١٤، حاشية الشهاب: ٢٢٤/٧.

(١٣٤) الشعراء: ٧٧

(١٣٥) انظر البحر المحيط: ٢٤/٧

(١٣٦) هود: ٢٨

(١٣٧) انظر حاشية الشهاب: ٩١/٥، مشكل إعراب القرآن: ٣٩٩/١، البحر المحيط: ٢١٦/٥، مغني اللبيب:

ومن ذلك قوله تعالى: « وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ... » (١٣٨):  
 قيل إنَّ الكلام محمول على القلب أي: يوم تُعْرَضُ النار عليهم، وهو كقول العرب:  
 عرضت الناقة على الحوض، وهو قول أبي القاسم الزمخشري (١٣٩)، وقد رده أبوحيان  
 النحوي (١٤٠)، لأن القلب لا يصح أن يكون في كلام الله وفصيح الكلام.

ومن ذلك قوله تعالى: « خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ... » (١٤١): (من عجل) في  
 موضوع نصب على المفعول به على المجاز، ويجوز أن يكون في موضع الحال، وزعم أبو  
 عمرو بن العلاء (١٤٢) أن هذا من باب القلب أي: خُلِقَ الْعَجَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ، وهو قول  
 ليس بجيد عند أبي حيان (١٤٣) لأنَّ القلبَ موطنه الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى ما تمحلُّه  
 أبو عمرو بن العلاء.

(٥) في المضاف والمضاف إليه والمضاف إليه والجار والمجرور:

ومن ذلك قوله تعالى: « لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ... » (١٤٤): ذكر الفراء أن المعنى: لكل

كتاب أجل على أنه من باب القلب (١٤٥)، ولا محوج إلى ذلك.

ومن الثاني قوله تعالى: « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ... » (١٤٦): أي: وجاءت  
 سكرة الحق بالموت (١٤٧)، ولا محوج إليه لأنَّ المعنى بين من غيره.

(١٣٨) الأحقاف : ٢٠، ٣٤

(١٣٩) انظر الكشاف : ٥٢٣/٣

(١٤٠) انظر البحر المحيط : ٦٣/٨

(١٤١) الأنبياء : ٣٧

(١٤٢) انظر البحر المحيط : ٣١٢/٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٩١٨/٢. وانظر شاهدين آخرين على ذلك :

القصص : ٧٦، الانسان : ١٦

(١٤٣) انظر البحر المحيط : ٣١٢/٦

(١٤٤) الرعد : ٣٨

(١٤٥) انظر : معاني القرآن : ٦٥/٢، وانظر: البحر المحيط : ٣٩٧/٥

(١٤٦) ق : ١٩

(١٤٧) انظر الكشاف : ٣٠٦/٤، البرهان في علوم القرآن : ٢٩٠/٣

(٦) في المفعول به والجار والمجرور :

ومن ذلك قوله تعالى: « **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ** » (١٤٨):  
 (لجهنم) يتعلق بالفعل قبله ، وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون في موضع الحال من (كثيرا) ،  
 وزعم قوم أن في الكلام قلبا أي: ولقد ذرأنا جهنم لكثير من الجن والانس (٤٩) ، ولا محوج  
 إلى مثل هذا التكلف.

ومن ذلك قوله: « **وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ** » (١٥٠) أي: وحرّمنا على  
 المرضع أن يرضعه (١٥١).

(٧) في جواب الشرط وفعله:

ومن ذلك قوله تعالى: « **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا..** » (١٥٢)

ذكر أبو جعفر الطوسي (١٥٣) أن تقدير الكلام: وإذا أمرنا مترفي قرية فعصوا واستحقوا  
 العذاب أردنا إهلاكهم، وهو تفكيك للنظم ينبغي أن ينزه الله عنه.

(١٤٨) الأعراف : ١٧٩

(١٤٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن : ٦٠٤/١ ، البحر المحيط : ٤٢٧/٤ ، حاشية الشهاب : ٢٣٨/٤

(١٥٠) القصص / ١٢

(١٥١) انظر الصحابي في فقه اللغة / ٢٠٣

(١٥٢) الاسراء : ١٦

(١٥٣) انظر التبيان في تفسير القرآن : ٤٥٩/٦

## مراجع البحث

- (١) أحكام القرآن - أبو بكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٢) الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي، تحقيق طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - ابن خالويه، دار الحكمة، حلبونسي - دمشق.
- (٤) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - ١٩٦٣ م.
- (٥) البحر المحيط - أبوحيان النحوي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض.
- (٦) البرهان في علوم القرآن - بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٧) البيان في غريب إعراب القرآن. أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.
- (٨) تاج العروس - الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.
- (٩) التأويل النحوي في القرآن الكريم - رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور عبدالرحمن السيد، إعداد عبدالفتاح أحمد الحموز / كلية دار العلوم - ١٩٨٠ - ١٩٨١ م.
- (١٠) التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- (١١) التبيان في تفسير القرآن - أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين - النجف الأشرف.
- (١٢) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) - ابن عطية، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، تحقيق أحمد صادق الملاح.
- (١٣) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) - القرطبي، الطبعة الثالثة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - ٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- (١٤) جمهرة اللغة - ابن دريد، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني ببغداد.
- (١٥) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٦) حاشية الدسوقي على المغني - الدسوقي.
- (١٧) حاشية الشهاب المسألة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزديمر، ديار بكر - تركيا.
- (١٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أول القرآن إلى نهاية المائة - السمين الحلبي، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الآداب بأشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد الخراط، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- (١٩) دلائل الإعجاز - عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الاولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة.
- (٢٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني - المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، مطبعة زيد بن ثابت.
- (٢١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (٢٢) شرح المفصل - ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- (٢٣) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل - أبو القاسم الزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- (٢٤) لسان العرب - ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية

- (٢٥) العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار المصرية للتأليف والترجمة. (١١١)
- (٢٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها - ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ - ١٩٦٩م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي. (١١١) - ١٣٦١هـ - ١٣٦١هـ
- (٢٦) المزهري في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. (١١١) - ٧٨٢هـ - ٧٨٢هـ
- (٢٧) مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م. (١٥١)
- (٢٨) معاني القرآن - الفراء، تحقيق عبدالفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (٧١)
- (٢٩) معاني القرآن وإعرابه - الزجاج، شرح وتحقيق عبدالجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا. (٨١)
- (٣٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م. (٥١)
- (٣١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم، دار البحوث العلمية، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت (الجزء الأول تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم). (٥١) - ٥٧٢١هـ - ٥٧٢١هـ
- (٣٢) ... (١٢)
- (٣٣) ... (١٢)
- (٣٤) ... (١٢)
- (٣٥) ... (١٢)
- (٣٦) ... (١٢)